

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

من أدرك الركوع أدرك الركعة .  
قوله ومن أدرك الركوع أدرك الركعة .  
وهذا المذهب مطلقا سواء أدرك معه الطمأنينة أولا إذا اطمأن هو وعليه جماهير الأصحاب  
وجزم به في الوجيز وقدمه في الفروع و الفائق .  
وقيل : يدركها إن أدرك معه الطمأنينة وأطلقهما في المغني و الشرح و الرعاية الكبرى و  
ابن تميم و ابن عقيل و المستوعب و الحاويين تبع ل ابن عقيل .  
وقال ابن رجب في القاعدة الثالثة : إذا أدرك الإمام في الركوع بعد فوات قدر الإجزاء منه  
: هل يكون مدركا له في الفريضة ؟ ظاهر كلام القاضي و ابن عقيل تخريجها على الوجهين إذا  
قلنا : لا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل قال ابن عقيل : ويحتمل أن تجري الزيادة مجرى  
الواجب في باب الاتباع خاصة إذ الاتباع قد يسقط الواجب كما في المسبوق ومصلى الجمعة من  
امرأة وعبد ومسافر انتهى .  
فعلى المذهب : عليه أن يأتي بالتكبير في حال قيامه وتقدم في أول باب صفة الصلاة لو أتى  
به أبو بعضه راععا أو قاعدا هل تنعقد ؟ .  
فائدة : إن شك هل أدرك الإمام راععا أم لا ؟ لم يدرك الركعة على الصحيح من المذهب وعليه  
أكثر الأصحاب وذكر في التلخيص وجهها أنه يدركها وهو من المفردات لأن الأصل بقاء ركوعه .  
قوله وأجزأته تكبيرة واحدة .  
يعني تكبيرة الإحرام فتجزئه عن تكبيرة الركوع وهذا المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب  
وجزم به في الكافي و المغني و المحرر و الشرح و الوجيز وغيرهم وقدمه في الفروع وغيره .  
وعنه يعتبر معها تكبيرة الركوع اختارها جماعة من الأصحاب منهم ابن عقيل و ابن الجوزي  
في المذهب .  
قال في المستوعب : وإن أدركه في الركوع فقد أدرك الركعة إذا كبر تكبيرتين للإحرام  
وللركوع قال في الرعاية الصغرى : وإن لحقه راععا لحق الركعة وكبر للإحرام قائما نص عليه  
ثم كبر للركوع على الأصح إن أمكن وكذا قال في الكبرى وقال : إن أمكن وأمن فوته وقال :  
إن ترك الثانية ولم ينوها بالأولى بطلت صلاته وعنه يصح ويجزئ وقيل : إن تركها عمدا بطلت  
صلاته وإن تركها سهوا صحت وسجد له في الأقيس انتهى